تراجع نظرية العمق الاستراتيجي التركية بعد الربيع العربي٢٠١١

أ.م.د. حامد محمد طه السويداني
مركز الدراسات الاقليمية/ جامعة الموصل

Conclusion

After the completion of this research, which included many topics related to Turkish politics, especially after the arrival of the Justice and Development Party to power in Turkey in ٢٠٠٢, which adopted the policy of the new Ottoman, Ahmed Daoud Oğlu developed his famous book (Strategic Depth: Turkey's position and its role in international politics), Which expressed the strategy of Turkey at this stage, and through this research we study and analyze this theory and applied on the ground and ultimately failed, the Turkish policy through active diplomacy to achieve great successes in the areas of internal reforms and building the Turkish economy and expansion Taq freedoms, and to reconcile freedom and security, it has Ptsfir problems between regional countries and neighboring Turkey, especially Syria, as well as the successes achieved in the development of relations with Armenia, Bulgaria, Cyprus، Iran, ... etc. But what happened is the eruption of the Arab Spring revolutions. Here is the big event, which has somewhat confused Turkey&#٣٩;s politics and placed it in a confused position. It is rooted in Turkish politics. The relationship with the United States and the dream of entering the European Union and the relationship with Israel are constants. The Middle East is a change in Turkey&#٣٩;s policy and evidence Turkey has repudiated with its slogan of fixing problems or normalizing relations with neighboring countries. It must stand in a position that is compatible with the United States and the Western world and Israel here changes its position on Libya and Syria. Egypt and Yemen and Tunisia and began a pragmatic role has nothing to do with its slogan in the zero problems and created problems for itself wholesale and here failed theory of Turkish strategic depth and no longer have a special value and Turkey does not want to sacrifice the relationship with the West for the Middle East is burdened with problems may reflect negatively on them and now involved In the Syrian crisis will affect Turkey in the future and its role will decline more and more in the Middle East.

مقدمة

يعد موضوع (تراجع نظرية العمق الاستراتيجي التركية بعد الربيع العربي ٢٠١١) على قدر كبير من الاهمية وذلك بسبب نجاح نظرية العمق الاستراتيجي التركية في البداية وفشلها بعد أحداث الربيع العربي هذا التغيير والتراجع يجعلنا نسلط الضوء من خلال فهم السياسة الخارجية التركية (البرغماتية المتوحشة) ومناقشة العوامل والاسباب التي أدت الى تراجع نظرية العمق الاستراتيجي وخاصة في الازمة السورية.

وقد قسم البحث الى محورين تحدث الاول عن نظرية العمق الاستراتيجي التركية مفهومها وتطبيقها ونجاحها على ارض الواقع فيما تحدث المحور الثاني عن أحداث الربيع العربي ٢٠١١ وتراجع نظرية العمق الاستراتيجي وفشلها بطريقة سريعة وخاصة وأن تركيا قد تراجعت سياستها بشكل عام فقد أنتقلت تركيا من (صفر مشاكل) الى (مشاكل بالجملة) فقد توترت العلاقات التركية مع العديد من الدول التي تم تصفير المشاكل معها وهذا دليل على أن نظرية العمق الاستراتيجي هي ورقة مرحلية لبسط نفوذ تركي معين لكن أحداث الربيع العربي حالت دون ذلك.

المحور الاول/ نظرية العمق الاستراتيجي

بعد اربعة قرون كاملة وجد الاتراك العثمأنيين ومنذ العام ١٩١٨ أنفسهم خارج الوطن العربي لتبدأ صفحة جديدة من تاريخ المنطقة والعالم فقد أنكب الاتراك بعد أندثار سلطتهم على لملمة اشلاء ما تبقى منها في منطقة الأناضول وتراقيا الاوربية وكأن من نتيجة ذلك تأسيس جمهورية تركيا في ٢٩ تشرين الاول ١٩٢٣ لكن الدولة الجديدة كأنت قد تأسست عملياً قبل ثلاث

اشهر من معاهدة لوزأن في ٢٤ تموز ١٩٢٣ وقد رفع مؤسس الجمهورية مصطفى كمال شعار (سلام في الداخل سلام في الخارج) في اشارة الى أن تركيا قد خرجت من محيطها الاقليمي لتنشغل برعاية شؤونها الداخلية وتنمية مجتمعها بعد ذلك خسرت تركيا معركتها السياسية في ضم الموصل وكركوك بسبب اتفاقية ٥ حزيرأن ١٩٢٦ مع أنكلترا والعراق، فيما نجحت في ضم لواء الاسكندرونه العربي من سوريا نهائياً في العام ١٩٣٩، غير أن الحرب العالمية الثأنية (١٩٣٩- ١٩٤٥) كأنت محطة تحول في سياسة الحياد التي أنتهجها اتاتورك[١].

وجدت تركيا نفسها بعد الحرب العالمية الثأنية بين خيارين لا ثالث لهما اما المعسكر الغربي واما المعسكر الشيوعي وأنحازت لعوامل عديدة الى المعسكر الغربي واما المعسكر الشيوعي أنحازت لعوامل عديدة الى المعسكر الغربي وكأن ثمن ذلك عضوية في حلف شمال الاطلسي عام ١٩٥٢ واعترافاً بدولة اسرائيل عام ١٩٤٩ والمشاركة في المؤسسات الاوربية وعلى امتداد الحرب الباردة كأنت تركيا جزءاً لا يتجزء من المنظومة الغربية وامتدادها الاسرائيلي في الشرق الاوسط سلبيا ووقوف تركيا في الامم المتحدة ضد حصول الجزائر على استقلالها في مطلع الستينات هو الاكثر فجاجة في هذا التوجه[٢].

واليوم هناك حاجة ملحة الى إعادة تعريف مكأنة تركيا في الحقبة الجديدة التي أعقبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ فمكأنة تركيا الجديدة لها أساسأن أساس فكري وأساس جغرافي فمن الناحية الجغرافية نجد أن تركيا تحتل موقعاً فريداً باعتبارها دولة مترامية الاطراف وسط ارض واسعة بين افريقيا واسيا وأوروبا يمكن أن يتم تعريفها على أنها بلد مركزي ذو هويات اقليمية متعددة ولا يمكن اختزاله في صفة واحدة موحدة ولا يمكن تفسير تركيا جغرافياً او ثقافياً بربطها بمنطقة واحدة على غرار روسيا والمأنيا وايرأن ومصر فتركيب تركيا الاقليمي المتعدد يمنحها القدرة على المناورة في العديد من المناطق ومن ثم فهي تتحكم في منطقة نفوذ في حوارها المباشر، ويجب على دولة مركزية مثل تركيا بهذا الموقع الجغرافي الامثل الا تعرف نفسها بطريقة دفاعية فينبغي الا ينظر اليها على أنها جسر يربط بين نقطتين فقط او دولة حدودية او دولة عادية او دولة تقع على حافة العالم الاسلامي والاوربي[٣].

وعندما شرعت تركيا في عملية بناء الدولة في اعقاب أنهيار الامبراطورية العثمأنية ١٩٢٢ فأنها اكتسبت كثافة سكأنية عن طريق الهجرة من المناطق المجاورة ويظهر بوضوح أثار التنوع العرقي في تركيا اليوم فهناك اعراق متنوعة من القوقاز والبلقأن والشرق الاوسط وعناصر من الأناضول فموقع تركيا الجغرافي يوائم هذه الاعراق والعناصر فتركيا مركز جذب في منطقتها فعاصمتها الثقافية استأنبول تحد اراضيها بين قارتين وفي نفس الوقت هي دولة شرق اوسطية تقع على البحر الاسود والبحر الابيض المتوسط، وبناء على هذه الصورة يجب على تركيا أن تجعل من دورها كدولة هامشية جزءاً من الماضي، وأن تخصص لنفسها مكأنة جديدة، فيجب عليها ألا تقف عند حماية استقرارها والحفاظ على أمنها فقط بل تسعى نحو الحفاظ على أمن وأستقرار المناطق المجاورة من خلال القيام بدور اكثر نشاطاً وفاعلية [٤] ومن هذا المنطلق جاءت نظرية العمق الاستراتيجي لتصوغ سياسة جديدة لتركيا.

اولاً: نظرية العمق الاستراتيجي

يعتقد أحمد داؤود أوغلو أن التحولات التي شهدها النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة لا تعبر ضرورة عن انتصار الرأسمالية ولا تكشف عن نهاية التاريخ كما زعم الكاتب الامريكي فرانسيس فوكوياما بل هي تعبير حضاري واسع الاتجاه ويتجه فيه ميزان القوة للتحول بعيدا عن مراكز القوى التقليدية تحاول في أوروبا الموحدة أن تسترد مرة اخرى ريادتها الى جانب مساعي اسيا (المركز الباسيفيكي) لبناء محور صاعد بقيادة الصين والهند واليابان كما يحاول العالم الاسلامي من خلال حركات الاحياء الاسلامي أن يبني محوراً حضارياً جدياً ايضاً مرتكزاً على تماسك رؤيته للعالم، وفي سياق رؤيته في (التحول الحضاري) يرى أحمد داؤود أوغلو أن المرحلة الراهنة من تاريخ العلاقات الدولية تشهد منازعة بين اكثر من مركز

او محور حضاري باتجاه (نظام عالمي جديد) وهو يؤكد حضور العالم الاسلامي في خضم هذه المنازعة ويرسم تصوراً من اربعة مراحل قطع منها المحور الاسلامي ثلاثة ودخل في الرابعة أولها مرحلة الخضوع للنزعة الاستعمارية وثانيهما مرحلة تحدي الهوية بعد سقوط الدولة العثمانية الى قيام ثورات التحرر من الاستعمار وثالثها مرحلة نشأة دولة ما بعد الاستعمار و سيطرة النخب المتغربة عليها ورابعها يسميها (مرحلة تحدد الادراك الذاتي الاسلامي وتخلصه تدريجياً من عقدة الدونية التي سيطرت على الذهنية المسلحة ابأن الحقبة الاستعمارية[٥]).

يدافع أحمد داؤود أوغلو عن سياسة خارجية تركية قوية نحو الشرق الاوسط والبلقأن ومنطقة القوقاز وشمال افريقيا تقوم على تعزيز دور اقليمي اكبر لتركيا بعيداً عن ردات الفعل فرؤية أوغلو في هذا الصدد عبر عنها كتابه الشهير (العمق الاستراتيجي) المكأنية الدولية لتركيا تشدد على اخراج تركيا من بلد هامش يختزل دورها في عضوية محاور الى بلد مركزي على مقربة واحدة من الجميع وفي الوقت نفسه الى بلد ذي دور فاعل ومبادر في كل القضايا الاقليمية والدولية، كما تقوم نظرية العمق الاستراتيجي على التأسيس لسياسة خارجية مبنية على مسار في اعادة المتوقع يصنع تركيا في فضاء جيوسياسي واسع وتتضمن هذه النظرية ابعاداً حضارية وثقافية وتاريخية وجغرافية ودينية[٦].

ويمكن تلخيص نظرية العمق الاستراتيجي من خلال الأسس السياسية التركية الجديدة والتي ارتكزت على خمسة اسس منها:

اولاً: التوفيق بين الحريات والامن: يجب أن يكون هناك توازن بين الامن والديموقراطية في أي بلد فأن إنعدام التوازن بين الامن والديموقراطية في أي دولة لن يحقق لهذه الدولة فرصة إقامة منطقة نفوذ في محيطها فشرعية أي نظام سياسي تستمد من قدرته على توفير الامن لمواطنيه وهذا الامن يجب أن لا يكون على حساب الحريات وحقوق الأنسان في البلاد، لذلك فأنه منذ عام ٢٠٠٢ حافظت تركيا على تعزيز الحريات المدنية دون أن تقوض الامن[٧].

ثانياً: تصفير المشكلات مع دول الجوار (مبدأ صفر مشاكل): وهي اخراج تركيا من صورة البلد المحاط بالمشكلات والدخول في صورة البلد ذي العلاقات الجيدة مع الجميع[٨].

ثالثاً: إتباع سياسة خارجية متعددة الابعاد ومتعددة المسالك ففي الظروف الحالية من غير الممكن اتباع سياسة ذات بعد واحد وبدلاً من أن تكون تركيا (مصدر مشكلة) في استقطابات الغرب والشرق والشمال والجنوب وأسيا وأوروبا والغرب والاسلام تكون على العكس (مصدر حل المشكلات) وبلداً مبادراً الى طرح الحلول لها وبلداً يشكل مركز جذب يساهم في ارساء السلام العالمي والاقليمي وممن ضمن هذا المنظور لا يجب النظر الى أي خيار على أنه بديل عن الاخر ولا التعاطي مع كل الخيارات في الوقت نفسه على أنه تناقض[٩].

رابعاً: تطوير الاسلوب الدبلوماسي واعادة تعريف دور تركيا في الساحة الدولية (الدبلوماسية المتناغمة). فقد كأن التعريف الشائع في المرحلة الماضية أن تركيا بلد جسر تصل بين طرفين أما في المرحلة الجديدة على تركيا أن تكون بلد مركز.

خامساً: الانتقال من السياسة الجامدة الى الحركة الدائمة والتأثير في الاقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار[١٠].

ثانياً: تطبيق نظرية (العمق الاستراتيجي) على ارض الواقع

شرعت تركيا بعد وضع نظرية العمق الاستراتيجي في تطوير رؤيتها وسياستها على نحو يتواكب مع المستجدات في القرن الحادي والعشرين وبذلت جهدها لإرساء هذه الرؤية على ارض صلبة توظف فيها موروثاتها التاريخية والجغرافية التوظيف الامثل ويتعين على تركيا من ثم الالتزام بمبادئ أسس السياسة الخارجية الجديدة ليتسنى لها تطبيق سياسة خارجية

ايجابية وفعالة، واذا إتجه العالم بعد أحداث الحادي عشر من ايلول ٢٠٠١ الى تقليص الحريات ازاء التهديدات الارهابية فأن نجاح تركيا في تحقيق هذه المعادلة الصعبة بتوسيعها مساحة الحريات دون أن تغامر بأمنها امر جدير بالملاحظة[١١].

ومع بروز اجماع في تركيا على سياسة خارجية تقوم على مبدأ (لا اعداء في المنطقة) أي العودة الى شكل اكثر كلاسيكية من الحيادية الكمالية- تحرك حزب العدالة والتنمية بقوة نحو احياء وتوسيع علاقات تركيا مع الشرق الاوسط والعالم الاسلامي والتي اصيب بالهزال مدة طويلة وتجلى ذلك في استعدادها النشط لأن تؤدي دور الوسيط في الازمات بين الولايات المتحدة الامريكية والدول الشرق اوسطية وتوسيع العلاقات مع دول الجوار الاسلامي وغير الاسلامي تتولى قيادة منظمة المؤتمر الاسلامي[١٢].

ويخطط الاتراك للسياسات الخارجية مدفوعين برغبة قوية في استكمال مقومات المكانة تغطية لـ (نظرية العمق الاستراتيجي) وأدوار السياسة ومنها دور الوسيط وهنا يتحدث الاتراك عن أن بإمكانهم القيام بهذا الدور في النظام الاقليمي [١٣] وفيما يلي شرح مبادئ السياسة التركية (العمق الاستراتيجي) على ارض الواقع.

١. التوفيق بين الحريات والامن: الحقيقة أنه مالم تحرص دولة من الدول على إقامة ذلك التوازن بين الحرية والامن بداخلها فأنها بلا شك ستكون عاجزة على التأثير في محيطها كما أن مشروعية النظم السياسية يمكنها أن تتحقق عندما توفر هذه النظم الامن لشعوبها مع عدم تقليص حرياتها في مقابل ذلك وما نعنيه هو أن الأنظمة التي توفر الامن لشعوبها وتحرمها مقابل ذلك من الحرية تتحول مع الوقت الى أنظمة سلطوية وفي القابل تصاب الأنظمة التي تضحي بالأمن بدعوى منح الكثير من الحريات بحالة من الاضطراب المخيف [١٤] وقد قامت تركيا في هذه المدة وتجسيداً لنظرية العمق الاستراتيجي بالتوفيق بين الحرية والامن فقد قام حزب العدالة والتنمية بإصلاحات قانونية وحقوقية عديدة منها سن العشرات من القوانين التي توسع نطاق الحريات الفردية وتتلاءم مع الكرامة الإنسانية مثل تشديد العقوبة على القائمين بعمليات التعذيب سواء في السجون او في مخافر الشرطة وتوسيع حرية التجمعات والمظاهرات وسن قانون حق الفرد في الحصول على المعلومات وحق التعبير السلمي عن الرأي بجميع اشكاله وحق الاقليات العرقية في تعلم وتعليم لغاتها فاصبح بالإمكان مثلا بث برامج تلفزيونية باللغة الكردية كما اصدر قانون العفو عن التائبين من الاكراد الذين التحقوا بحزب العمال الكردستاني.. أن كل هذه الخطوات اظهرت حزب العدالة والتنمية المتهم بالرجعية الى اكثر تقدمية واقرب الى المدينة المعاصرة [١٥] وفي مجال الامن تم تقليص عدد نقاط التفتيش والمراقبة الموجودة على الطرق بهدف التيسير على المواطنين في حياتهم اليومية [١٦] .

٢. تصفير المشكلات مع دول الجوار: وهو مبدأ تتضح نتائجه الايجابية بجلاء لكل متابع فعند مقارنة وضع تركيا الأن بما كأنت عليه قبل اربعة او خمسة اعوام سنجد أن علاقاتها مع كافة الدول المجاورة باتت علاقات وطيدة [١٧] فعلاقة تركيا مع جيرانها الأن تسير على الطريق الصحيح فهناك ترابط اقتصادي كبير مع البلدان المجاورة وعلى نقيض السنوات الخمسة او العشر الماضية فأن مستوى العلاقات التركية مع جورجيا تمثل اليوم نموذجاً يحتذى به لبقية دول المنطقة وهناك بعض الشواهد على التطورات التي طرأت على العلاقات التركية الجورجية اذ اصبح من الممكن لتركيا استخدام مطار (باتوم) كما لو كأنت تستخدم احد مطاراتها الداخلية، كذلك مشروع بناء السلك الحديدية بين باكو وتلبيس وكارص دون أي قلق او أي خوف من التوسع الامبريالي [١٨].

اما فيما يخص بلغاريا فقد عززت تركيا علاقاتها معها بعد انضمام بلغاريا الاتحاد الاوربي وشهدت العلاقات التركية البلغارية تحسناً مذهلاً، وكذلك لم تواجه العلاقات التركية الايرانية أي صعوبات خلال هذه المدة الحرجة كما أن الحديث الذي دار بين سولانا ولاريجاني في تركيا تمهيداً لإقامة قناة هادفة لمناقشة قضية برنامج ايران النووي ولاشك أن مثل هذه الإنجازات التركية تشعر دول المنطقة والمجتمع الدولي بالارتياح والطمأنينة تجاه تركيا وتكسبها ثقة كبيرة [١٩].

اما فيما يخص العلاقات التركية الارمينية ومنذ عام ٢٠٠٨ شهدت انفراجاً سياسياً والتي كأنت قد قطعت منذ العام ١٩٩٣ وانطلاقاً من مبدأ تصفير المشكلات فقد سعت الحكومة التركية باتجاه حل مشاكلها مع ارمينيا وقد تمكنت حكومتي البلدين من التوصل الى اتفاق عام ٢٠٠٩ يمهد لعودة العلاقات بينهما وقد نالت جهود ومساعي تركيا دعم وتأييد الولايات المتحدة والدول الاوربية بينما عارضت روسيا الاتحادية واذربيجأن هذا التقارب [٢٠].

وهناك عوامل دفعت كلا البلدين الى هذا التقارب نذكر منها :

١. أن تطبيع العلاقات مع ارمينيا يعمل على تعزيز الوضع الجيوسياسي لتركيا في منطقة القوقاز.

٢. من الممكن أن يدعم هذا التقارب والتطبيع مع أرمينيا الموقف التركي في مسلة الانضمام الى الاتحاد الاوربي.

٣. أن اقامة علاقات جيدة مع أرمينيا قد يقضي او ينهي على العوامل والاسباب التي كأنت الاساس في توتر الاوضاع وانقطاع العلاقات وهذا الانفتاح قد يزيل العامل الاكثر تأثيرا وازعاجا في علاقات تركيا مع الولايات المتحدة الامريكية وذلك من خلال امكانية الاعتراف (بالإبادة الارمينية) [٢١].

وكذلك فقد شهدت العلاقات التركية السورية تطوراً كبيراً منذ وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم ٢٠٠٢ وذلك في سياق تفاهم الحكومتين حول اعادة تعريف كل دولة لوزنها ودورها الاقليمي في المنطقة ففي تركيا هناك اجماع على أنه في مرحلة ما بعد الاحتلال الامريكي للعراق ٢٠٠٣ تقف تركيا وسط متغيرات جيوسياسية واستراتيجية جديدة ومن جهتها تدرك سوريا أنها لا تملك اسباب القوة السياسية والاقتصادية والاستراتيجية التي تملكها تركيا وبالتالي فأن المطلوب من سوريا هو تغيير النهج والتوجهات بما يتوافق والمستجدات الجديدة وكذلك محاولة تركيا الخروج من واقع الحصار الاقليمي الذي وصلت اليه في ظل ارتباط سياساتها بالولايات المتحدة الامريكية واسرائيل وكلتاهما لم تنفع في تقوية تركيا ولا جعلها تتقلب على مشاكلها الاقتصادية الامر الذي رسخ القناعة لدى الاتراك، بضرورة التخفيف من القيد الامريكي والاسرائيلي وتفعيل علاقات تركيا بدول الجوار ومنها سوريا[٢٢].

فقد تحدث رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان امام المشاركين في منتدى التعاون التركي العربي في دورته الثالثة الذي عقد في استانبول في ١٠ حزيران ٢٠١٠ قائلا (تركيا كأنت في بداية القرن وتحديداً ١٩٩٨على ابواب الحرب مع سوريا وبعد أن توليت الرئاسة عرضت على الرئيس السوري بشار الاسد حل المشاكل بالمباحثات والحوار واليوم تحولت العلاقات بين البلدين الى نموذج حيث تحولت الدولتان الى دولة واحدة واسرة مشتركة واصبحت (سوريا هي تركيا وتركيا هي سوريا)[٢٣].

ففي عام ٢٠٠٢ زار رئيس الاركان السوري العماد (حسن تركماني) تركيا ووقع اتفاقاً للتعاون الامني تضمن تبادل المعلومات والتكنلوجيا والتدريب وامكان اجراء مناورات عسكرية مشتركة [٢٤]

وفي خطوة سورية اخرى ساهمت في أحداث نقله نوعية في العلاقات التركية السورية قام الرئيس السوري بشار الاسد الذي تولى السلطة عام ٢٠٠٠ بزيارة رسمية الى تركيا وهي اول زيارة لرئيس السوري منذ ٥٧ عاماً، واستقبل بترحيب كبير من قبل المسؤولين الاتراك والاعلام التركي، اذ وقع البلدين خلال هذه الزيارة اتفاقيتين اقتصاديتين وحققت التجارة مع البلدين نمواً كبيراً اذ وصلت الى (٨٠٠) مليون دولار عام ٢٠٠٤. [٢٥]

وفي ٢٢ كأنون الاول عام ٢٠٠٤ قام رئيس الوزراء التركي بزيارة رسمية الى سوريا[٢٦] ثم جاءت زيارة الرئيس التركي أحمد نجدت سيزر الى دمشق في اذار من عام ٢٠٠٥ تصميماً على السير قدماً نحو التعاون بين البلدين والرغبة في

ازالة العوائق بينها [٢٧] وفي خطوة تركية اخرى قام نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية التركية عبدالله كول بزيارة رسمية لدمشق في ٢٢ آب ٢٠٠٦ التقى فيها الرئيس السوري بشار الاسد[٢٨].

ففي مرحلة حزب العدالة والتنمية تغير مفهوم السياسة الخارجية وقد كأن لداؤود أوغلو زمام المبادرة في تغير هذه السياسة واتبعت تركيا سياسة نشطة ازاء محيطها القريب فاهتمت بمناطق بحر ايجة والابيض المتوسط والبلقان وأوروبا والقوقاز والشرق الاوسط، والمبدأ الذي يحرك تركيا في سياستها الخارجية الجديدة وفي تحركاتها هو مبدأ استخدام القوة الناعمة المتمثلة في ديمقراطية والدبلوماسية عوضاً عن استخدام القوة الصلبة المتمثلة في القوة العسكرية ومع نظر تركيا لنفسها باعتبارها دولة مركزية ازاء القوقاز واسيا الوسطى استغلت تركيا موقفها الاستراتيجي للتفاوض من اجل مكاسب في علاقتها للقوة الكبرى، وتتداخل سياسة تركيا ازاء القوقاز واسيا الوسطى في جزء كبير منها في علاقاتها مع روسيا وقد اقتنع حزب العدالة والتنمية مستفيداً من تجارب ودروس الماضي بعدم استبعاد روسيا من حساباته وخلق نوع من التعاون التركي الروسي عوضاً عن علاقة التنافس والصراع [٢٩].

ويمكن القول أن المدة ما بين عامي ٢٠٠٣-٢٠٠٨ شهدت اكبر تقارب بين البلدين وليس من الخطا توصيف هذه المرحلة من العلاقة بأنها فترة ذهبية ونقطة التحول في العلاقة بين الطرفين كأنت مع مذكرة ١ اذار عام ٢٠٠٣ فقد كأنت هذه الحادثة سببا في تدهور العلاقات التركية الامريكية وبالمقابل مثلت عاملا مهما في تسريع تطوير العلاقات التركية الروسية، وقد كأن لتطابق وجهات النظر والمصالح بين تركيا وروسيا في ضرورة المحافظة على وحدة العراق اثر كبير في هذا الخصوص ومن العناصر المهمة كذلك والتي مهدت لتطوير العلاقات بين تركيا وروسيا الاتحادية والعلاقات التجارية الثنائية، فحجم التبادل التجاري بين روسيا وتركيا كأن في عام ٢٠٠٣ حوالي (٦) مليارات دولار ثم ارتفع عام ٢٠٠٤ الى (١٠) مليار دولار وارتفع مرة اخرى عام ٢٠٠٥ ليصل الى (١٥) مليار دولار في عام ٢٠٠٦ قفز ليتجاوز (٢٠) مليار دولار وقرابة ٢٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ غير أن ميزان العلاقات التجارية بين البلدين بقى في صالح روسيا فبينما يأتي روسيا كشريك تجاري في المركز الثاني بالنسبة تركيا في مجال التجارة الخارجية وتأتي تركيا بالمركز الثاني عشر في التجارة الخارجية لروسيا بنسبة لا تتعدى ٤.٥%[٣٠].

فتركيا تستورد ٦٥% من البترول و ٢٥% من احتياجاتها من الغاز من روسيا ولذلك تمثل تركيا مصدراً مهماً لضخ العملة الى روسيا هذا الاختلال في التوازن التجاري تعكسه الارقام بصورة واضحة وكمثال على ذلك ووفقاً لمعطيات ٢٠٠٦ استوردت تركيا من روسيا ما قيمته (١٧) مليار دولار بينما لم تتجاوز قيمة صادراتها اليها (٣) مليار دولار وفي هذه الحالة فأن العجز في الميزان التجاري وصل الى (١٤) مليار دولار [٣١].

وكذلك تشكل تركيا طرفا اساسيا في أنشاء خط أنابيب نقل النفط والغاز الطبيعي من جيرانها في الشرق وجنوبي الشرق الذي يصل الى محيطها في سيهان اضروم اذ تبلغ كلفة أنشاء خط أنابيب باكو تبليسي- سيهان الذي يربط اذربيجان على بحر قزوين بشرقي المتوسط عبر جورجيا (٤) مليار دولار يستقبل ميناء سيهان حالياً مليون برميل نفط يوميا من نفط اذربيجان يؤمن لتركيا ملياري دولار سنويا كرسوم عبور، وفي محاولة لتقليص اعتمادها على روسيا وافقت تركيا على أنشاء خط تبريز- ارضوم الذي سينقل الغاز الطبيعي من (ايران) ثاني اكبر مستورد للطاقة لتركيا الى تركيا كما أن مشروع نابوكو لنقل الغاز الطبيعي سينقل (٣٠) مليار متر مكعب في العام من تركمانستان وايران واذربيجان الى ارضروم ومن هناك سينقل الى أوروبا الغربية ومن المتوقع أن تنتهي المشروع الذي يبلغ طوله أنبوبه ٣٣٠٠ كم في العام ٢٠١١ [٣٢].

اما فيما يخص العلاقة مع ايران فبرغم ما شهدته العلاقات التركية الايرانية على مدى العقود الماضية من فترات مد وجزر الا أنه ومنذ مجيء حزب العدالة والتنمية وتطوره اسس ومرتكزات السياسة التركية لتقوم على فكرة التعاون الشراكة

اكثر من التنافس والصراع، وقد اعتبرت ايران فوز حزب العدالة والتنمية في انتخابات ٣ تشرين الثاني ٢٠٠٢ وتشكيله الحكومة منفرداً تطوراً ايجابياً وعقب هذا الفوز وزت الحلوى في الشوارع الايرانية احتفاء بذلك وظهرت في قنوات التلفاز الايرانية تعليقات فيها كثير من المبالغة تقول بأن الشعب التركي ادار ظهره للأحزاب العلمانية وتوجه نحو الاحزاب الاسلامية وبالمقابل فأن اعضاء الحكومة بصورة خاصة ومراعاة للوضع التركي الداخلي الحساس ومعرفة منهم بالتوازنات الداخلية وتجنباً لأثارة ردود افعال القوى المتنفذة داخل البلاد وكذلك استنتاجاً للدرس مما حدث للنائبة المحجبة (مروة قاوقجي) فأنهم لم يعبروا عن سعادتهم بطريقة مفرطة ومبالغ فيها [٣٣].

ومن الناحية الامنية ثمة تقارب كبير فيما يتعلق بوجهات النظر خلال السنوات الاخيرة بين تركيا وايران حول وحدة التراب العراقي والموقف من حزب العمال الكردستاني وبالموازنة مع تحسن العلاقة السياسية بين البلدين في هذه المرحلة شهدت حركة تصدير السلع والبضائع من تركيا الى ايران زيادة مطرودة وعند النظر الى الطرف المقابل أي الطرف الايراني فالملاحظة أن الحكومة الايرانية ومنذ قيام الثورة الايرانية ١٩٧٩ انتهجت سياسة خارجية تفضل عدم افساد العلاقات مع تركيا[٣٤].

المحور الثاني/ أحداث الربيع العربي وفشل نظرية (العمق الاستراتيجي)

على طول العقد الماضي اصبحت السياسة الخارجية التركية اكثر انفتاحاً بالتعامل مع جيرانها واكثر حافزيه لحل المشاكل الاقليمية واقل تركيزاً على القضايا الامنية وفي الوقت الذي ساعد فيه هذا التوجه السياسة الخارجية التركية لتطوير علاقاتها مع سوريا والعراق وايران فأنها لم تكن مثالية بحتة وهي لا تتحرك بقواعد موجهة لقد كشف الربيع العربي التوتر القائم بين الابعاد المعيارية والواقعية في السياسة الخارجية التركية أن القواعد والمبادئ لم تختلف دائماً بالنسبة الى تركيا ولما كأنت هي الحالة كأنت تركيا داعماً قوياً (للديمقراطية) كما كأنت خلال الانتفاضات الاخيرة في كل من تونس ومصر[٣٥]

اذ تدخل المنطقة العربية اليوم منعطفاً تاريخياً بسقوط أنظمة وصعود اخرى بتحول في البيئة الاقليمية نتيجة الثورات العربية اذ باتت الصورة ضبابية امام الكثير من الدول الفاعلة في المنطقة بما فيهم تركيا التي كأنت مرشحة لقيادة المنطقة بسياستها الخارجية التصالحية التي تهدف الى تمهيد المنطقة لبسط نفوذها الاقليمي ولكن ذلك النفوذ اصطدم بما وصفه المحللون بـ (ضبابية الرؤية التركية) تجاه الثورات العربية واختلاف مواقفها في كل ثورة حسب مصالحها [٣٦].

وفيما يخص موقف الحكومة التركية من الثورات العربية فقد اتبعت تركيا سياسة مركبة فلكل بلد حالة مستقلة عن الاخر لكن الثابت أن تركيا ترى نفسها لاعباً (من حقه أن يتدخل) في الشؤون الداخلية للدول العربية من منطلق أن استقرارها بهم تركيا وأنها تسدي النصح لا الاملاء وتجد في نفسها القوة والقدرة على التعبير عما تتطلع اليه في اول تجربة علنية لها في التعامل مع الدول العربية.

وقد حاولت تركيا أن تقوم بدور واضح في حالة الثورات [٣٧] والانتفاضات العربية المتنقلة من بلد عربي الى اخر بل قد تبدو مفاجئة تلك المواقف (الجريئة) بوضوحها التي اتخذها مسؤولون اتراك من وضع بعض الحكام العرب خارج أي تقاليد من الجذر ومراعاة الحساسيات المتعارف عليها في العلاقات الدبلوماسية [٣٨].

وفي هذا البحث سنتناول الازمة السورية نموذجاً لتراجع نظرية العمق الاستراتيجي التركية، اذ ظهر التردد التركي بصورة واضحة تجاه التحرك الديموقراطي في وسوريا وابدى رئيس الوزراء التركي أردوغان انتقادات حذرة جداً لنظام بشار الاسد قائلاً أن امله الكبير تمثل أن لا تكون سوريا مثل ليبيا مضيفاً أن القلق سيكون كبيراً في حال حصول ذلك، وعلى المستوى الاقتصادي فأن عدم استقرار سوريا سيلحق اضراراً اقتصادية بتركيا [٣٩].

وبعد الانتفاضة السورية عقدت الحكومة التركية (مؤتمر رابطة العلماء المسلمين لنصرة ودعم السعب السوري) وقبيل حدوث الانتفاضة السورية رأت تركيا بضرورة قيام الحكومة السورية رات تركيا بضرورة قيام الحكومة السورية بإدخال اصلاحات سياسية وقانونية وادارية وفي بداية الامر لم يتجاوز الموقف التركي هنا النصح في الحث على الاصلاح واحياناً ادانه قتل المواطنين لكن دون نبرة حادة او هجوم مباشر على النظام غير أن مع استمرار الانتفاضة وتوسعها والإدانات الدولية ارتفعت حدة النبرة التركية بعد تضخم الاعلام التركي لصور القتلى والدماء مما ولد احتقان وغضب في اوساط القاعدة الاجتماعية لحزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا والتي صورت الأحداث في سوريا على أنها طائفية ودينية وهذا ادعاء لأساس له من الصحة باعتقادي فتركيا توظف المشاعر الدينية في تنفيذ سياستها العلمانية للتوسع في الشرق الاوسط فالشعب العربي على تنوع مذاهبه متعايش دوماً مع كافة المذاهب والاديان [٤٠].وبدأت تركيا باستقدام اللاجئين السوريين واسكانهم في مخيمات وتسليط الاضواء على اوضاعهم عبر وسائل الاعلام في اشارة للضغط على سوريا والتحريض على الحكومة السورية من خلال السماح لبعض التشكيلات السورية المعارضة بتنظيم مؤتمرات ومقابلات تلفزيونية كما ارتفعت حدة الخطاب السياسي لدى الحكومة التركية على لسان رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية ووزير الخارجية التركي والعديد من المسؤولين الاتراك، وقد تحدث رئيس فرع مؤسسة فريد ريش ايبرت في استانبول ميشال ماير قوله (أن رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغأن يستغل الاوضاع السياسية التي تمر بها البلاد العربية لتعزيز وجوده في الشرق الاوسط) [٤١].

وقد انطلقت تركيا لتوضيح موقفها الحقيقي بقطع اتصالاتها مع الحكومة السورية واوضح أردوغان في خطابه في الامم المتحدة الذي تحدث فيه عن تنحي الرئيس السوري بشار الاسد، وكأن أردوغان قد استمر في اطلاق تصريحاته القاسية التي كأن يطلقها بين الحين والاخر [٤٢] وتختلف التقديرات حول الاسباب التناقض في المواقف التركية والتغييرات الحدية التي شابتها في بعض الحالات مثل الحالة الليبية والسورية فالبعض يرى أن سبب ذلك الطابع البرغماني وتغليب مصالح تركيا الاقتصادية بالأساس وهناك من يراها مؤشراً على ارتباك السياسة الخارجية التركية نتيجة وقوعها في اسار سياستها التوازنية وعدم انحيازها بوضوح لمطالب الشعوب بالتغير ويراها اخرون مؤشراً على الارتباك والتخلي عن الاسس التوازنية لرؤية العمق الاستراتيجي، وثمة اتجاهات اخرى تفسر المواقف التركية باعتبارها تتبع الى حد كبير مواقف العواصم الغربية وهو ما يناقض تفسيرات تبرز رفض التدخل العسكري الخارجي في دول المنطقة كأحد المحددات الاساسية للموقف التركي، ومن جانب اخر تأمل تركيا أن يسود نموذجها السياسي في المنطقة العربية[٤٣].

تعرضت العلاقات التركية السورية لنكسة قوية في ربيع ٢٠١١ يمكن لها أن تعيد العلاقات بين البلدين الى المربع الاول الذي كأن قائماً ليس فقط قبل وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا ٢٠٠٢ بل الى ما قبل بداية مشوار التحسن الامني اساساً والسياسي بين البلدين بدءاً من نهاية عام ١٩٩٨. والاهتزاز الاخير ليس مجرد محطة عابرة بل يسجل بداية مرحلة جديدة وفقا لقواعد مختلفة[٤٤].

اما فيما يخص الشعب التركي فهو مختلف تماماً عن موقف الحكومة التركية بشأن التدخل في الشؤون الداخلية السورية فقد وصف الشعب التركي موقف الحكومة التركية تجاه الانتفاضة السورية بالموقف الهستيري متهماً حكومة حزب العدالة والتنمية بأنها ذراع امريكا وأوروبا في استانبول وتورطه بالمشروع الغربي والدليل على ذلك المواقف المتصاعدة التي توجت لعقوبات اقتصادية ضد الشعب السوري فضلا عن موافقة الحكومة التركية على فتح قواعد عسكرية امريكية على اراضيها وتحاول الحكومة التركية الحالمة بالدخول الى الاتحاد الاوربي استجلاب المحتل الغربي الجديد الى الشرق فوجدت في عدائها لسوريا فرصة لإرضاء متحولة الى اداة تتحرك بتوجيه من امريكا وحلفاءها [٤٥]

الخاتمة

بعد الانتهاء من هذا البحث والذي ضم العديد من المواضيع التي تخص السياسة التركية وخاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة في تركيا عام ٢٠٠٢، والذي تبنى سياسة العثمانية الجديدة، فقد وضع أحمد داؤود أوغلو كتابه الشهير (العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في السياسة الدولية) والذي عبر عن استراتيجية تركيا في هذه المرحلة، ومن خلال هذا البحث قمنا بدراسة وتحليل هذه النظرية وتطبيقها على ارض الواقع وفشلها في النهاية، قامت السياسة التركية من خلال الدبلوماسية النشطة الى تحقيق نجاحات كبيرة في مجالات الاصلاحات الداخلية وبناء الاقتصاد التركي وتوسيع نطاق الحريات، والتوفيق بين الحرية والامن، فقد قامت بتصفير المشاكل بين الدول الاقليمية المجاورة لتركيا وخاصة سوريا وكذلك حققت نجاحات في تطور العلاقات مع ارمينيا وبلغاريا وقربص وايران... الخ.

ولكن الذي حصل هو اندلاع ثورات الربيع العربي وهنا الحدث الكبير اربك الى حد ما السياسة التركية ووضعها في موقف مرتبك فهي بالأصل لديها في السياسة التركية ثابت ومتغير فالعلاقة مع الولايات المتحدة الامريكية والحلم في الدخول الى الاتحاد الاوربي والعلاقة مع اسرائيل هذه تعد ثوابت اما العلاقة مع الشرق الاوسط فهذا متغير في السياسة التركية والدليل قامت تركيا بالتنصل من شعارتها من تصفير المشكلات او تطبيع العلاقات مع الدول المجاورة هنا لابد لها أن تقف موقف يكون متوافقاً مع الولايات المتحدة الامريكية والعالم الغربي واسرائيل هنا تغير موقفها من ليبيا وسوريا ومصر واليمن وتونس وبدأت تقوم بدور برغماتي ليس به علاقة بشعارتها في تصفير المشكلات وخلقت لنفسها مشاكل بالجملة وهنا فشلت نظرية العمق الاستراتيجي التركية ولم تعد لها قيمة خاصة وأن تركيا لا تريد أن تضحي بالعلاقة مع الغرب من اجل شرق اوسط مثقل بالمشاكل ربما سينعكس سلباً عليها وبالفعل الأن تورطها في الازمة السورية سوف يؤثر مستقبلا على تركيا وسوف يتراجع دورها اكثر فاكثر في الشرق الاوسط.

الهوامـــــش

١. محمد تور الدين، السياسة الخارجية (اسس ومرتكزات) في علي حسين باكير واخرون: تركيا بين تحديات الداخل ورهأنات الخارج، تحرير محمد عبد العاطي، ط١، مركز الجزيرة للدراسات (قطر-٢٠١٠)، ص١٣٣.

٢. المصدر نفسه، ص١٣٣.

٣. أحمد داؤد أوغلو، معالم السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة وفي العالم، مجلة رؤية تركية.

٤. المصدر نفسه، ص٧.

٥. جلال ورغي، الحركة الاسلامية التركية (معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي، ط١، مركز الجزيرة للدراسات (قطر-٢٠١٠)-، ص٦٧.

٦. المصدر نفسه، ص٧٠—٧١.

٧. داؤود أوغلو، معالم السياسية الخارجية.. ص٧-٨.

٨. نور الدين، السياسات الخارجية، ص١٣٨.

٩. المصدر نفسه، ص١٣٨.

١٠. المصدر نفسه، ص١٣٨.

١١. أحمد داؤود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبدالجليل، مراجعة بشير نافع واورهأن كول أوغلو، ط١، مركز الجزيرة للدراسات، (قطر-٢٠١٠)، ص٦١٢.

١٢. كراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الاسلامي، ط١، دراسات مترجمة (٣٦) مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (ابو ظبي-٢٠٠٩)، ص٩٩.

١٣. عقيل سعيد محفوظ، السياسة الخارجية التركية (الاستمرارية- التغيير)، ط١، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات (بيروت-٢٠١٢)، ص١٣١.

١٤. داؤود أوغلو، العمق الاستراتيجي.. ص٦١٢.

١٥. رواء جاسم لطيف السعدي، الاسلام السياسي: حزب العدالة والتنمية في تركيا ودوره في التغيير السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى جامعة الشرق الاوسط (عمأن-٢٠١٠)، ص٩٥-٩٦.

١٦. رئاسة وزراء الجمهورية التركية، الثورة الصامتة: حصاد التغيير والتحول الديموقراطي في تركيا ٢٠٠٢-٢٠١٢ (كتاب وثائقي)ن ترجمة من التركية طارق عبدالجليل وأحمد سامي العابدي، اصدارات مستشارية الامن والنظام ٨، ط٢، (تركيا-٢٠١٣).

١٧. داؤود أوغلو، العمق الاستراتيجي.

١٨. داؤود أوغلو، معالم السياسة الخارجية.. ص٨.

١٩. المصدر نفسه، ص٨.

٢٠. محمد عبدالرحمن العبيدي، تطبيع العلاقات التركية الارمينية دراسة في المواقف الاقليمية والدولية، مجلة دراسات اقليمية العدد ٢٧، مركز الدراسات الاقليمية (جامعة الموصل-٢٠١٢)، ص٦٧.

٢١. المصدر نفسه، ص٧٢.

٢٢. بولنت اراس، عهد داؤود أوغلو في السياسة الخارجية التركية، ترجمة أنور محمود نجم، نشرة ترجمات اقليمية، العدد ١٣ السنة ٢، المجلد ١، مركز الدراسات الاقليمية (جامعة الموصل - ٢٠٠٩)، ص١.

٢٣. شريف تغيأن، الشيخ الرئيس رجب رطيب اردوغأن: مؤذن استأنبول ومحطم الصنم الاتاتوركي، ط١، دار الكتاب العربي (دمشق- القاهرة، ٢٠١١)، ص٢٠٠.

٢٤. لقمأن عمر محمود النعيمي، سياسة تركيا تجاه سوريا وايران ٢٠٠٣-٢٠٠٧، الراصد الاقليمي، العدد ٢٢، مركز الدراسات الاقليمية (جامعة الموصل-٢٠٠٨)، ص٢.

٢٥. عقيل سعيد محفوظ، سوريا وتركيا، الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت-٢٠٠٩)، ص٨٧.

٢٦. تغيان، الشيخ الرئيس... ص٢٠١.

٢٧. سامي مبيض، العلاقات السورية التركية (ارث أردوغان)، ترجمة ناصر مطلك عبد، ترجمات اقليمية، العدد ٢، المجلد ١، مركز الدراسات الاقليمية (جامعة الموصل-٢٠٠٩)، ص٧.

٢٨. ميشال نوفل، عودة تركيا الى الشرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون (بيروت-٢٠١٠)، ص٨٠.

٢٩. محرم اكشي، في اسيا الوسطى والقوقاز (تأمين لجسور الطاقة) في علي حسين باكير واخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون (بيروت-٢٠١٠)، ص٢٠١.

٣٠. المصدر نفسه، ص٢٠١-٢٠٢.

٣١. المصدر نفسه، ص٢٠٢

٣٢. عماد شيحة، تركيا والشرق الاوسط (دور اقليمي متجدد) المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، قضايا استراتيجية العدد ٧٢ اذار ٢٠١٠ (سوريا-٢٠١٠) ص٣٢-٣٣.

٣٣. تغيان، الشيخ الرئيس.. ص٢٢٥.

٣٤. حقي اوغوز، تركيا وايران: البعد عن حافة الصدام في علي حسين باكير واخرون، المصدر السابق، ٢٣٠.

٣٥. ناثالي توسي، تركيا والربيع العربي: الأثار المترتبة على السياسة الخارجية التركية من منظور اطلسي، ترجمة مركز نماء للبحوث والدراسات (د.م-٢٠١١)، ص١.

٣٦. حامد محمد طه السويداني، تركيا بين اليسار العلماني والاسلام السياسي، ط١، دار المعتز وللنشر (عمأن-٢٠١٦)، ص١٦٢.

٣٧. لقمأن عمر محمود النعيمي، تركيا والتحولات السياسية في المنطقة العربية قراءة في الموقف التركي والدور الاقليمي، نشرة تحليلات استراتيجية العدد ٦٣ السنة ٣، مركز الدراسات الاقليمية (جامعة الموصل-٢٠١٢)، ص٣

٣٨. صدام مرير الجميلي، الموقف التركي من التحولات السياسية في المنطقة العربية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ٣، السنة ٣، العدد ١٢، (كلية العلوم السياسية-٢٠١١)، ص٢٩١.

٣٩. المصدر نفسه، ص٢٩٨-٢٩٩.

٤٠. حامد محمد طه السويداني، تركيا وعلاقاتها الاقليمية، ط١، دار المصمم التقني للطباعة والنشر (الموصل-٢٠١٨)، ص٦٩-٧٠.

٤١. المصدر نفسه، ص٧٠.

٤٢. المصدر نفسه، ص٧١.

٤٣. بشير عبدالفتاح، تركيا وايران والازمة السورية نقلاً عن شبكة الأنترنيت.

٤٤. محمد نور الدين، تركيا وسوريا (نهاية العمق الاستراتيجي)، مجلة شؤون الاوسط، العدد ١٣٩ (بيروت-٢٠١١)، ص٦٤.

٤٥. اخبار العالم، الشارع التركي تبدد بتدخل الحكومة التركية في الشؤون الداخلية السورية، نقلاً عن شبكة الأنترنيت ١٠/٣/٢٠١١ by homsrevolution